



القرار ١٥٧٣ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٠٧٩ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكّد من جديد قراراته السابقة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي، وبخاصة قراراته ١٤١٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، و ١٤٧٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، و ١٤٨٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، و ١٥٤٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤،

وإذ يشي على شعب وحكومة تيمور - ليشتي لما حققاه من سلام واستقرار في البلد، ولجهودهما الدؤوبة نحو توطيد الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة،

وإذ يثني كذلك على بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، وإذ يرحب بالتقدم المستمر نحو إنجاز المهام الرئيسية التي تنص عليها ولاية البعثة، وخصوصاً أثناء مرحلة توطيدها، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤)،

وإذ يشيد بالشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لتيمور - ليشتي لما قدموه من مساعدات قيمة، وخصوصاً فيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يلاحظ أنه على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق في الشهور الماضية، لم تبلغ تيمور - ليشتي حتى الآن الحد الفصل من الاكتفاء الذاتي، وبخاصة في مجالات رئيسية مثل الإدارة العامة، وإنفاذ القانون والأمن،

وإذ يرحب بتعزيز التعاون والعلاقات الطيبة بين تيمور - ليشتي وجيرانها،
وإذ يشجع على إحراز مزيد من التقدم نحو إبرام اتفاقات ملموسة بشأن مسألة تعيين الحدود
والقضايا الأخرى المعلقة،

وإذ يثني على الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة للجهود التي اضطلعت بها من أجل
إكمال تحقيقاتها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وأية محاكمات أخرى وغيرها من
الأنشطة في موعد لا يتجاوز ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥،

وإذ يلاحظ مع القلق أنه قد لا يتسنى للوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة أن تستجيب
بشكل كامل لما يتوق إليه المتضررون من أحداث العنف في عام ١٩٩٩ من تحقيق العدالة،
نظرا لضيق الوقت المتبقي ومحدودية الموارد المتاحة،

وإذ يحيط علما بالتقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في
تيمور - ليشتي المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/333)، وبالتقرير المؤرخ
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/2004/888)، وإذ يرحب بتوصياته الواردة فيهما،

وإذ يقيى ملتزما التزاما كاملا بتعزيز الأمن وتحقيق الاستقرار الدائم في
تيمور - ليشتي،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي لفترة
نائية مدتها ستة أشهر حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥؛

٢ - يقرر أيضا إبقاء المهام الحالية للبعثة وهيكلها وحجمها على ما هي عليه
بما يسمح للبعثة بإكمال المهام الرئيسية من ولايتها وتوطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن؛

٣ - يطلب إلى البعثة التركيز بشكل متزايد على استراتيجية خروجها، وذلك
بوجه خاص لكفالة زيادة مشاركة التيموريين في المجالات البرنامجية الثلاثة للبعثة وتبنيهم لها،
بحيث يستطيع التيموريون، عند مغادرة البعثة، تولي مسؤولياتها، بمساعدة متواصلة من
منظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف؛

٤ - يحث دوائر المانحين على مواصلة مد تيمور - ليشتي بالمساعدات التي لا غنى
عنها، وذلك بطرق عدة من بينها المشاركة النشطة في مؤتمر المانحين المقرر عقده في
آذار/مارس ٢٠٠٥؛

٥ - يحث، بوجه خاص، وكالات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية والمؤسسات
المالية المتعددة الأطراف، على الشروع فورا في التخطيط للانتقال على نحو سلس، في
تيمور - ليشتي، من عملية لحفظ السلام إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة؛

٦ - **يعيد تأكيد** ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب، وفي هذا الصدد، يحيط علماً باعتزام الأمين العام مواصلة استكشاف السبل الممكنة للتصدي لهذه المسألة، بهدف تقديم اقتراحات حسب الاقتضاء؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام إبقاء مجلس الأمن على علم، عن كثب وبصورة منتظمة، بالتطورات على أرض الواقع وبحالة تنفيذ هذا القرار، وبخاصة الفقرتين ٣ و ٥ أعلاه، **ويطلب**، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وأن يتبعه بتقرير نهائي في أيار/مايو ٢٠٠٥؛

٨ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.
